

## المغرب يدعم الأحزاب مالياً لمواجهة العزوف الانتخابي

من الدينامية التي عرفها المغرب في سياق التحولات السياسية لما بعد أحداث الربيع العربي والإصلاح الدستوري وتقوية الأحزاب السياسية وعودة المتابعة لكل تفاصيل وجزئيات العمل السياسي، فإن محطة أكتوبر 2016 الانتخابية والطريقة التي انبثقت من خلالها حكومة سعد الدين العثماني أعطتا تفسيراً باهتاً لدور الأحزاب السياسية.

ويحذر مراقبون وخبراء من اتساع الهوة بين الأحزاب والشارع المغربي، حيث لفت إدريس جطو رئيس المجلس الأعلى للحسابات إلى أن غياب الحوكمة في تدبير الدعم المالي العمومي الذي تستفيد منه الأحزاب من شأنه أن يؤثر على مصداقيتها لدى المواطنين، وبالتالي مشاركتهم في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

ويستند الدعم المالي للأحزاب السياسية على الفصل 10 من الدستور المغربي، والذي يعطي الحق لكل حزب في الاستفادة من التمويل العمومي وفق مقتضيات القانون الذي يحدد أهداف الدعم المالي، منها مساعدتها على الاضطلاع بأدوارها في مجال تنظيم وتأييد المواطنين وتعزيز انخراطهم في تدبير الشأن العام من جهة، ومن جهة أخرى منع لجوء هذه الأحزاب ومرشحيها إلى طرق غير مشروعة في مجال التمويل السياسي والانتخابي.

وتلقى الدعم من ميزانية الدولة لم يقلع في نهوض الأحزاب السياسية بمسؤولياتها كاملة، نظراً للضغوط الداخلية ما جعلها تجد صعوبة في استقطاب عناصر جديدة من المواطنين ومنهم نخبة واسعة من الشباب والنساء لإعطاء نفس جديد للعمل السياسي، ما سيؤثر على نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة.

وكانت أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان قد اقترحت تقسيم 90 في المئة من الدعم المالي السنوي المخصص للتأطير بالتساوي بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، والتي غلقت 30 في المئة على الأقل من الدوائر التشريعية، وحصلت على أكثر من 1 في المئة من الأصوات برسم الانتخابات التشريعية العامة، مع استفادة الأحزاب غير الممثلة في البرلمان بـ10 في المئة من هذا الدعم.

### التعديلات التي تضمنتها القوانين الانتخابية الجديدة تستهدف تقوية حضور الأحزاب سواء في علاقتها بالمواطنين

وينص مشروع القانون الجديد على تخصيص جزء من الدعم الإضافي للأحزاب لفائدة الكفاءات التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار، حيث تم إقرار أحكام تنص على صرف دعم سنوي إضافي لفائدة الأحزاب يخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والبحوث التي تنجز لفائدتها من طرف الكفاءات المؤهلة.

وتلقى استطلاع للرأي أجره معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية حول آراء المغاربة من الانتخابات العامة لسنة 2021، أن حوالي 60 في المئة من المستجوبين لا يتفوقون بالأحزاب السياسية، وأكد السعيد أن "السنوات الأخيرة عرفت تراجعاً كبيراً في منسوب الثقة ليس في البنية الحزبية فقط وإنما في السياسة بشكل عام"، مؤكداً أنه بالرغم

محمد مامون العلو

الرباط - يثير إقرار مشروع قانون تنظيمي يستهدف الرفع من الدعم المالي العمومي للأحزاب السياسية المغربية تساؤلات عما إذا كان هذا الدعم سيجعل هذه الأحزاب تنجح في الحد من ظاهرة العزوف السياسي لاسيما زمن الانتخابات.

وأقر المجلس الوزاري الأخير الذي رأسه العاهل المغربي الملك محمد السادس مشروع قانون تنظيمي ينص على الرفع من الدعم العمومي للأحزاب بغية الرفع من أدائها ما ينعكس على جودة التشريعات والسياسات العمومية.

وينص هذا المشروع على أن يتم الرفع في قيمة الهبات والوصايا والتبرعات النقدية والعينية للأحزاب السياسية من 30 مليون سنتيم الحالية (30 ألف دولار) إلى 50 مليوناً لكل متبرع، بالإضافة إلى السماح لها بتأسيس شركات التواصل والانشطة الرقمية من أجل الحصول على عائدات مالية إضافية.

ويرى مراقبون أن التعديلات التي تضمنتها القوانين الانتخابية الجديدة تستهدف تقوية حضور الأحزاب سواء في علاقتها بالمواطنين أو على مستوى علاقتها بالمواطنين.

وتشدد استاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، أمين السعيد، في تصريح لـ "العرب"، على أن الجانب المالي ينبغي إحاطته بمجموعة من الضمانات لكونه مالياً عمومياً ويخضع لرقابة القضاء المالي المتمثل في المجلس الأعلى للحسابات، وحكمة المالية الحزبية يفترض ألا تبقى حبيسة القيادة المركزية، لذلك يجب على المشرع أن يبحث عن صيغ منقحة لجعل التمويل يذهب إلى الكفاءات والقواعد على المستوى المحلي.

## قيس سعيد مذكراً المشيشي: التعديل الوزاري تجاهل أحكام الدستور

تزايد الدعوات لاحتواء الأزمة السياسية في تونس



قطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية

الدستور الكارثي الذي يتضمن عدة "تغرات".

وفي خطوة ترجمت القطيعة النهائية بين رأسي السلطة التنفيذية أعفى رئيس الحكومة، الإثنين 5 وزراء معظمهم من المحسوبين على الرئيس سعيد وهم: محمد بوسطة وزير العدل، وسلوى الصغيّر وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم، وكمال دقيش وزير الشباب والرياضة والإدمج المهني، وليلى جفال وزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وعاقصة البحري وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مهامهم. كما تشير هذه الخطوة إلى أن المشيشي يحضر لإعلان عن حكومة مصغرة لإدارة شؤون البلاد بعد تعثر تعديله الوزاري المثير للجدل والذي شمل 11 حقيبة وزارية.

وفاً من الحزام الداعم للمشيشي إجماع الأخير عبر سلسلة من التصريحات المنفصلة، انتقدت أوساط سياسية أخرى إعفاء هؤلاء الوزراء في "خطوة تعدّ هروباً إلى الأمام". وقال رئيس البرلمان الذي يرأس أيضاً حركة النهضة إن "إعفاء 5 وزراء يعتبر خطوة وليس حلاً، هو حل مؤقت ويجب بناء المحكمة الدستورية المخولة بالبت في هذا الخلاف" في إشارة إلى أزمة "اليمين الدستورية" حيث يرفض الرئيس سعيد أداء بعض الوزراء الذين شملهم التعديل الوزاري لليمين أمامه.

وتُمنّ بدوره حزب قلب تونس على لسان رئيس كتلته البرلمانية أسامة الخلفي قرار المشيشي قائلاً إن "القرار في الاتجاه الصحيح، وهدفه تحسين أداء الحكومة عقب تعطيل التحوير الوزاري الأخير بما يضمن استمرارية الدولة".

وفي المقابل، لم تتوان الأوساط السياسية المعارضة وغيرها عن اتهام المشيشي بالهروب إلى الأمام والتصعيد مع الرئيس سعيد، ولاسيما بعد إقالته للوزراء الخمسة، الإثنين.

وقال النائب نبيل حجي لـ "العرب" إن "قرار المشيشي اليوم (الاثنين) هو تحدّ للطرف المقابل (الرئيس سعيد)، لم أجد أي تفسير آخر لذلك، حكومته تعاني أصلاً من شغورات ففوض أن تتحرك الوزراء يشغلون حتى تجاوز الأزمة فنقوم بإقالة آخرين. لا يوجد تفسير لهذا غير التحدي".

ولم يتردّد مرزوق في تحميل رئيس البرلمان راشد الغنوشي مسؤولية الأزمة مشيراً إلى أنه "يريد تغيير النظام لكن على الطريقة الإخوانية" في إشارة إلى الصراع المحموم بين الغنوشي والرئيس سعيد والذي يعتمد فيه الغنوشي على المشيشي كواجهة لحزبه. وحذر مرزوق من وجود أطراف تدفع بالبلاد نحو الصراع داعياً إلى "مقاومة مدينة سلمية ضدّ هذا النظام"، مشيراً إلى أن "هناك أزمة سياسية سببها

صدّد الرئيس التونسي قيس سعيد الإثنين تجاه رئيس الحكومة هشام المشيشي، حيث ذكره برفضه للتعديل الوزاري الأخير معدداً "الخروقات" التي تم ارتكابها في هذا التعديل وذلك في وقت بلغت فيه الأزمة السياسية في تونس ذروتها، ما جعل دعوات الحوار والتهدئة وحسم الخلافات تتصاعد قبل الانزلاق إلى مريعبات أخرى.

صغير الحيدري

تونس - جدد الرئيس التونسي قيس سعيد الإثنين رفضه للتعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخراً، حيث ذكره بالإخلالات التي تضمنتها هذا التعديل، وهو ما يعنى الأزمة السياسية التي بدأت تهدد أطرافاً سياسية بنقله إلى الشارع من آثار مخاوف عديدة ترجمتها دعوات إلى التهدئة والعودة إلى الحوار.

وقال الرئيس سعيد في كتاب وجهه إلى المشيشي إن "اليمين الدستورية لا تقاس بمقاييس الإجراءات الشكلية أو الجهرية، بل بالالتزام بما ورد في نص القسم وبالآثار التي سترتب عليه لا في الحياة الدنيا فقط ولكن حين يقف من أداها بين يدي أعد العادلين".

وعدد سعيد الخروقات التي تم ارتكابها في هذا التعديل الذي لا يزال يراوح مكانه بسبب رفض الرئيس أداء بعض الوزراء اليمين أمامه قائلاً على سبيل المثال لا الحصر إن "التعديل لم يحترم الفصل 92 من الدستور الذي يقتضي مداولة مجلس الوزراء بخصوص إحداث أو حذف أو تعديل الوزارات أو كتاب الدولة والتداول لا يمكن أن يكون إثر الإعلان عن التحوير الحكومي بل قبله"، مضيفاً أن "ما يحدث هو تحول من حزب واحد إلى مجموعة فاسدة واحدة".



ويأتي هذا التصعيد من الرئيس سعيد في وقت سرّعت فيه العديد من الأطراف السياسية من وتيرة تحركاتها بهدف دفع الفرقاء إلى احتواء الأزمة الحالية، والتي أخذت أبعاداً مختلفة دستورية واجتماعية وغير ذلك، الأمر الذي بات يُنذر بانتقال المواجهة إلى الشارع وما يتطوّر عليه ذلك من مخاطر ليس على الانتقال الديمقراطي فحسب بل حتى على استقرار البلاد.

وبموازاة استمرار حركة النهضة الإسلامية وحلفائها (حزب قلب تونس) وائتلاف الكرامة الشعبي، الذين يشكلون حزاماً برلمانياً وسياسياً داعماً لرئيس الحكومة هشام المشيشي الذي يخوض مواجهة مع الرئيس قيس سعيد، بالتشديد تمهيداً للقيام بمسيرة داعمة للحكومة في خطوة مثيرة، دعت أطراف سياسية إلى التهدئة من أجل تطويق الخلافات التي تعمقت بين الرؤساء الثلاث (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان).

وفي الوقت الذي تدفع فيه هذه الأطراف نحو إنهاء التوتر بين الرئيس سعيد والمشيشي تصرّ الأحزاب الداعمة

## تبون يخطط لتشكيل حزام سياسي جديد

بوادر إقصاء القوى التقليدية من الحلف الجديد

وأكد مصدر قيادي في حزب جبهة التحرير الوطني أن "جبهة التحرير الوطني لم تتلق دعوة من مصالح رئاسة الجمهورية إلى غاية الإثنين في إطار المشاورات المفتوحة، وأن المسألة ستوضح من هنا لغاية نهاية الأسبوع" دون أن يعلق على الأمر بكلام آخر.

وأكد المكلف بالإعلام في حزب التجمع الوطني الديمقراطي الصافي لعراي أن "الحزب يرحب بأي دعوة للتشاور والحوار لإيجاد سبل ومساحات خدمة للبلد، وأن التجمع الوطني الديمقراطي لم يتلق أي دعوة من رئاسة الجمهورية، ويتفهم ذلك في ظل التحولات التي عرفتها الجزائر بعد حراك 22 فبراير".

وكان الحزبان القويان في المشهد السائد والمستعدان على أغلبية المجلس التي سيعمل عن حلها قريباً قد أعلنوا دخولهما في استعدادات تنظيمية لإحياء الذكرى الثانية للحراك الشعبي التي ستصادف 22 من شهر فبراير الجاري، رغم أنهما كانا محل غضب جموع المحتجين آنذاك. وصرح رئيس حزب التجمع طيب زيتوني بأن "مناضلي الحزب كانوا في الصفوف الأولى للحراك"، وهو ما اعتبر مناورة استفزازية من الحزبين، بالموازاة مع حملة تعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي لعودة الاحتجاجات السياسية بداية من الثلاثاء.

المعارض في أعقاب لقاء قيادته مع تبون، والذي تضمن مطالب وخطاباً صريحاً تمخّل في "إطلاق سراح معتقلي الرأي واتخاذ إجراءات ميدانية للتهدئة ورفع ممارسات القمع والغلط تجاه الحريات السياسية والإعلامية، والذهاب إلى اتفاق وطني مسبق يكفل كسر حاجز العزوف الشعبي عن الاستحقاقات الانتخابية"، وكانت المشاورات المفتوحة مجرد إجراءات شكلية لا غير.

ومازالت الرئاسة الجزائرية تتجاهل لحد الآن الأحزاب المهيمنة على المجالس المنتخبة وعلى البرلمان، في خطوة توجي إلى بداية قطيعة بين الطرفين، رغم انحدار الرئيس من حزب الأغلبية (جبهة التحرير الوطني) والذهاب إلى تأسيس حلف جديد حتى ولو كان أصحابه لا يشكلون إلا مجرد أقلية في المجالس المنتخبة، أو غائبين عنها تماماً، كما هو الشأن بالنسبة إلى حزب جيل جديد.

وبناء على الخط الجديد، تتوجه الأنظار إلى مستقبل الأحزاب التقليدية للموالة، بداية من الاستحقاق الانتخابي المقبل وإمكانية خروجها من حسابات السلطة الجديدة، رغم حفاظها على سياسة الولاء ودعم الرئيس تبون، الأمر الذي يفتح المجال أمام بروز قوى جديدة بعنوانين مختلفة مع الحفاظ على نفس المحتوى.



تقييد الأحزاب التقليدية الداعمة للسلطة عن المشاورات

صابر بليدي

الجزائر - أوجت المشاورات السياسية التي فتحها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مع أحزاب ناشطة في المشهد المحلي إلى أن السلطة الجديدة تتجه إلى تشكيل حزام سياسي جديد ينهي حقبة التحالف الثنائي التقليدي، الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة طيلة عهدها الرئاسية الأربع.

وتتناوب تباعاً على قصر المرادية وجود سياسية من الموالاة وحتى من المعارضة، في إطار جولة من المشاورات السياسية التي باشرها الرئيس تبون فور عودته من ألمانيا، لتبديل وجهات النظر حول عدد من القضايا والملفات المطروحة كالانتخابات المبكرة وقانون الانتخابات الجديد والوضع السياسي والاجتماعي السائد في البلاد.

واللائق إلى حد الآن هو غياب الأحزاب السياسية التي ظلت طيلة العقدين الماضيين تشكل العمود الفقري للسلطة، حيث لم تتلق إلى حد خط هذه الكلمات لا جبهة التحرير الوطني ولا التجمع الوطني الديمقراطي ولا الحركة الشعبية الجزائرية وحزب تجمع أمل الجزائر أي دعوة من رئاسة الجمهورية لحضور المشاورات المذكورة، مما يوحي إلى تحول في مسار تشكيل المشهد السياسي في البلاد.

ويبدو أن السلطة الجديدة في الجزائر بصدد صناعة حزام سياسي جديد يتشكل من شركاء سياسيين جدد من أجل إضفاء لمسة مستجدة، حتى ولو ساد الإجماع على أن النظام تمكن من تجديد نفسه ويسوق لمرحلة جديدة بادوات قديمة.

وعكست تصريحات كل من رئيس جبهة المستقبل بلعيد عبدالعزيز ورئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريبة استنساخ هذه الأحزاب للخطاب الذي كانت تنتهجه أحزاب الموالاة مع الرئيس السابق بوتفليقة، حيث شدّد الرجلان على "رعاية الرئيس تبون بالمشاكل الحقيقية للبلاد والتحليل العميق الذي سمعاه منه"، ووفقاً لمراقبين، لولا الجورة التي ميزت بيان حزب جبهة القوى الاشتراكية